حوكمة الدولة والإصلاح المؤسسي في العراق – مسارات التحول الرقمي الشامل والتنمية المستدامة

المقدمة والسياق الاستراتيجي للتحولات الهيكلية في بنية الدولة

ملتقى النبأ للحوار
Al-Naba Forum for Dialogue

العراق – كربلاء المقدسة – العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya

annabaaforum@gmail.com
+9647709719016
nabaaforum.org

سلسلة تقدير موقف

فريق البحث العلمي-ملتقى النبأ للحوار

23 آذار/ مارس 2026

فريق البحث العلمي في ملتقى النبأ للحوار هو الذراع الأكاديمي والفكري والمحرك المنهجي لملتقى النبأ للحوار، ويضم نخبة من الأكاديميين والباحثين والمثقفين، يحوّل النقاشات إلى نتائج علمية قابلة للتطبيق، بهدف تحسين بيئة صنع القرار.

أهدافه الرئيسية:

- إعداد دراسات وأوراق سياسات مبنية على مخرجات الحوارات المجتمعية والسياسية لتقديمها لصناع القرار.
- دعم المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالمشورة العلمية والرؤى الاستراتيجية لمعالجة الأزمات وتحسين الأداء الإداري والتشريعي.
- توجيه وإثراء النقاشات في الجلسات الحوارية لضمان إنتاج توصيات عملية.
- بناء شراكات دولية لتبادل المعرفة وتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة.

مجالات اهتمامه:

التشريع والسياسة: دراسة التشريعات وآليات الرقابة والتحالفات السياسية والنظم الانتخابية.

التكنولوجيا والإدارة الحكومية: التحول الرقمي وحماية المواقع الإلكترونية وتقليل البيروقراطية.

المجتمع والتعليم: تطوير النظام التعليمي ومواجهة التطرف فكرياً.

ملتقى النبأ للحوار – العراق

2026 © جميع الحقوق محفوظة

العراق - كربلاء المقدسة - العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya
annabaaforum@gmail.com
+9647709719016
mn.annabaa.org

الفهرست

حوكمة الدولة والإصلاح المؤسسي في العراق 4

المحور الأول:

تشخيص المعوقات البيروقراطية الهيكلية ومقاربات مكافحة الفساد الإداري

الجذور الهيكلية للبيروقراطية الورقية وشبكات الزبائنية 5

التداعيات الاقتصادية وتحديات بيئة الاستثمار في ظل البيروقراطية 7

الرقمنة كأداة هندسية ومعمارية لمكافحة الفساد 9

تحديات القضاء والنزاهة في مواجهة الفساد المعقد 9

المحور الثاني:

البنية التحتية التقنية والمنصات الوطنية الساندة 11

مركز البيانات الوطني (NDC) ومبدأ السيادة الرقمية (Digital Sovereignty) 11

بوابة "أور" (Ur Portal) للخدمات الحكومية الإلكترونية 12

مشاريع الاتصالات الساندة: الكابل البحري والألياف الضوئية (FTTH) 14

المحور الثالث:

الاستراتيجيات القطاعية في الأتمتة، الإصلاح الاقتصادي، وتطوير رأس المال البشري 15

التحول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني كركيزة للاقتصاد الرقمي 15

أتمتة الكمارك والمنافذ الحدودية (نظام SCADA) 16

التوقيع الإلكتروني (PKI) والمخاطبات الحكومية المؤتمتة كبديل للورق 17

تحديات رأس المال البشري وتوظيف التكنولوجيا لتمكين الشباب 18

المحور الرابع:

مسارات الأمان الرقمي، حماية البيانات، والفراغ التشريعي (التحديات السيبرانية والقانونية) .. 19

الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والتأسيس المؤسسي لردع التهديدات 19

الفراغ التشريعي الخطير: غياب قوانين حماية البيانات والجرائم المعلوماتية 20

مشروع قانون حق الحصول على المعلومة: ركيزة الشفافية والمحاسبة 22

الاستنتاجات الاستراتيجية والرؤية المستقبلية نحو عام 2030 24

المصادر والمراجع

References and Sources 26

حوكمة الدولة والإصلاح المؤسسي في العراق
مسارات التحول الرقمي الشامل والتنمية المستدامة
المقدمة والسياق الاستراتيجي للتحولات الهيكلية في بنية الدولة

يمر العراق في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين بمرحلة مفصلية ودقيقة من تاريخه السياسي والاقتصادي والمؤسسي، حيث تتقاطع التحولات الداخلية العميقة المرتبطة بمطالب الإصلاح الهيكلي وتحسين جودة الخدمات العامة مع متغيرات إقليمية ودولية متسارعة تمس صميم الأمن القومي والاقتصاد الجيوسياسي.

أثبتت العقود الماضية أن الاعتماد على نماذج الإدارة التقليدية، المتجذرة في الاقتصاد الريعي المعتمد كلياً على واردات النفط والبيروقراطية الورقية الثقيلة، لم يعد قادراً على الاستجابة لتسارع التحديات المعاصرة. بل على العكس من ذلك، أصبحت هذه النماذج المتقادمة بيئة حاضنة للفساد المالي والإداري الذي يلتهم مقدرات الدولة ويقوض ثقة المواطن بمؤسساتها، مما جعل الإصلاح المؤسسي حاجة وجودية وليست مجرد خيار سياسي.[1]

في ظل هذه التحديات الجسام، برز مفهوم "التحول الرقمي" كضرورة استراتيجية وحتمية سيادية لإنهاء حالة الترهل المؤسسي، وإعادة هندسة العلاقة بين الدولة والمواطن على أسس متينة من الشفافية، والمساءلة، والكفاءة، وتبنت الحكومة العراقية انهجاً يركز على الانتقال نحو ما يُعرف بـ "حكومة الخدمة"، وهو مفهوم يرتبط ارتباطاً عضوياً بالتحول الرقمي الشامل، حيث تسعى القيادة السياسية إلى تجاوز الاستعراض الإعلامي نحو إحداث تغييرات يلمسها المواطن في حياته اليومية من خلال تقليل الاحتكاك المباشر بين المراجع والموظف، والذي يُعد المصدر الأول للابتزاز والبيروقراطية.[2]

يستند هذا المسار الاستراتيجي إلى رؤية حكومية وطنية مدعومة بشراكات دولية فاعلة، أبرزها التعاون الوثيق والمستمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وقد تبلور هذا التعاون في صياغة "الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي في العراق (2024–2030)"، والتي تهدف إلى مواءمة البنية التحتية الرقمية والتنظيمية في العراق مع أهداف

التنمية المستدامة العالمية.[3]

إن الانتقال الفعلي من الإدارة الورقية البطيئة والمعرضة للتلاعب إلى الأتمتة الشاملة يتطلب مقاربة شمولية تعالج ثلاث ركائز أساسية ومعقدة:

أولاً، التشخيص الدقيق والعميق للمعوقات البيروقراطية الحالية وتفكيك شبكات الفساد الإداري والمالي.

ثانياً، بناء وتطوير بنية تحتية تقنية سيادية متمثلة في مركز البيانات الوطني ومشاريع الاتصالات الكبرى التي تضمن استقلالية وأمن البيانات.

ثالثاً، إرساء منظومة قانونية وتقنية صارمة لضمان الأمان الرقمي وحماية البيانات الشخصية ومكافحة الجرائم السيبرانية في بيئة رقمية تتسم بالتهديدات المتزايدة. يعالج هذا التقرير الاستراتيجي المستفيض هذه الركائز الثلاث بتحليل معمق يستند إلى أحدث المعطيات والتقارير الدولية والمحلية، مقدماً قراءة تحليلية لواقع الحوكمة في العراق ومستشرفاً مآلاتها المستقبلية.

المحور الأول:

تشخيص المعوقات البيروقراطية الهيكلية ومقاربات مكافحة الفساد الإداري

الجذور الهيكلية للبيروقراطية الورقية وشبكات الزبائنية

يعاني القطاع العام في العراق من تشوهات هيكلية وتنظيمية عميقة تراكمت على مدى عقود طويلة من غياب التحديث الإداري والحروب والأزمات المتلاحقة، مما أدى إلى نشوء بيروقراطية معقدة ومترهلة تعتمد بشكل شبه كلي على الأنظمة الورقية المتقادمة. هذا الاعتماد المفرط على المعاملات اليدوية والأضابير الورقية لا يشكل فقط هدراً هائلاً للموارد المالية والزمنية للدولة والمواطن، بل يمثل البيئة الخصبة والمثالية التي تترعرع فيها تتتوسع ممارسات الفساد بكافة مستوياته، بدءاً من الفساد الصغير (Petty Corru – tion) المتمثل في الرشاوى اليومية لتمرير المعاملات، وصولاً إلى الفساد الكبير (Grand Corruption) الذي يستنزف ميزانيات الدولة وتنفذه شبكات منظمة.[4]

تؤكد البيانات والمؤشرات العالمية عمق هذه الأزمة المؤسسية، حيث سجل العراق في مؤشر

مدركات الفساد (CPI) لعام 2025 درجة 28 من أصل 100 درجة (حيث تمثل الصفر الفساد المطلق والمائة الشفافية المطلقة)، ليقبع في المرتبة 136 عالمياً من أصل 182 دولة.

برغم التحسن الطفيف جداً مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن هذا التصنيف يعكس استمرار التحديات الهائلة في تحقيق الشفافية في القطاع العام، ويؤكد أن الفساد لا يزال يمثل التحدي الهيكلي الأبرز الذي يعيق التنويع الاقتصادي، ويفشل الخدمات العامة، ويقوض ثقة المستثمرين الدوليين.[6]

هذا التقييم المنخفض يعكس واقعاً يومياً يعيشه المواطن، حيث تتطلب أبسط الموافقات أو التراخيص تدخلاً بشرياً وعلاقات شخصية، وحيث تبدو الثقة في المؤسسات العامة هشة للغاية.[4]

يشير التحليل المعمق للبيئة الإدارية العراقية إلى أن الاحتكاك المباشر والوجاهي بين المراجع (سواء كان مواطناً عادياً أو مستثمراً) والموظف الحكومي يُعد الثغرة التشغيلية الأساسية التي تُستغل لابتزاز الأموال وتعطيل الإجراءات لدوافع شخصية أو فئوية.[4] فالأنظمة الورقية، بطبيعتها، تفتقر إلى إمكانيات التتبع الفوري (Traceability) والتدقيق المستقل، مما يسمح بإخفاء الوثائق عمداً، وتأخير المعاملات، وتزوير التواقيع والاختام بسهولة.

يمتد هذا الخلل التشغيلي ليشمل إدارة الموارد البشرية والتعيينات الحكومية، حيث تبرز ظاهرة "الموظفين الفضائيين" (وهي ظاهرة إدراج أسماء وهمية أو أشخاص لا يؤدون أي عمل فعلي في قوائم الرواتب الحكومية) كأحد أكبر مصادر استنزاف الموازنة العامة، وهي ظاهرة لا يمكن أن تستمر إلا في ظل نظام ورقي يفتقر إلى قواعد بيانات مركزية ومتقاطعة.[7]

علاوة على ذلك، تبرز إشكالية ما يُعرف بنظام "الدرجات الخاصة" في الخدمة المدنية كعائق سياسي وإداري أمام أي إصلاح مؤسسي. ففي هذا النظام، تتنافس القوى والفصائل السياسية على احتكار تعيين مسؤوليها في المناصب العليا (كمدراء عامين ووكلاء وزارات) داخل الوزارات والهيئات المستقلة.

هؤلاء المسؤولون، المرتبطون عضوياً بشبكات النفوذ الحزبي أكثر من ارتباطهم بالدولة، يقومون بتوجيه موارد الدولة ومشترياتها لصالح شبكاتهم الزبائنية، مما يعفيهم عملياً من

أي مساءلة قانونية أو إدارية حقيقية، ويفشل أي محاولة للإصلاح المؤسسي العميق من الداخل.[8] إن غياب الحوكمة الرقمية يسمح لهذه الشبكات بإدارة عقود التوريد والمناقصات الحكومية في غرف مغلقة وبعيداً عن منصات الشفافية المفتوحة.

التداعيات الاقتصادية وتحديات بيئة الاستثمار في ظل البيروقراطية

لا تقتصر الأضرار الفادحة للبيروقراطية الورقية والفساد الإداري على إزعاج المواطنين وتقويض العقد الاجتماعي، فانها تمتد لتشكل حجر عثرة استراتيجي رئيسي أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ونمو وتطور القطاع الخاص المحلي، ويواجه المستثمرون المحليون والأجانب سلسلة من الإجراءات المعقدة والمتداخلة لتسجيل الشركات، والحصول على التراخيص التشغيلية، وتسوية النزاعات التجارية، وتخليص البضائع الكمركية.[7]

تشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول مناخ الاستثمار في العراق لعام 2025 إلى أن الفساد المتفشي في المشتريات الحكومية، وإصدار التراخيص، والجمارك يمثل عائقاً كبيراً، حيث تضطر الشركات الأجنبية والمستثمرون لمواجهة مطالب الرشاوى أو الضغوط لاتخاذ شركاء محليين نافذين سياسياً لتجاوز العقبات البيروقراطية.[7]

هذا الواقع يؤكده تقرير البنك الدولي لعام 2024 الذي صنف العراق في مراتب متأخرة جداً من حيث الكفاءة التشغيلية وسهولة الامتثال للأطر التنظيمية واستخدام الخدمات العامة.[7]

تتداخل الصلاحيات بشكل مربك بين مؤسسات وهيئات حكومية متعددة، مما يخلق حالة من التشتت الإداري الذي يربك أي محاولة لبناء قطاع خاص تقني ورقمي. فمشاريع التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية والاتصالات، على سبيل المثال، تتوزع مرجعياتها بين وزارة الاتصالات (المسؤولة عن مشاريع البنية التحتية الأساسية كالألياف الضوئية)، وهيئة الإعلام والاتصالات (المنظمة لخدمات الاتصالات وترددات الهاتف النقال)، ووزارة التجارة (المشرفة على تشريعات ومنصات التجارة الإلكترونية)، والبنك المركزي العراقي (المنظم للبوابات المالية والمدفوعات الرقمية)، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، واللجان البرلمانية التي تتدخل بشكل مستمر في صياغة القوانين وتعطيلها.[9] هذا التشظي الواسع في الحوكمة يترك الشركات التقنية والتجارية أمام توجيهات متضاربة، وقرارات مفاجئة

لزيادة الرسوم، وإعفاءات غير مفهومة، مما يرفع من تكلفة ممارسة الأعمال ويخلق بيئة طاردة لرؤوس الأموال المبتكرة.[9]

بالإضافة إلى ذلك، يفتقر الإطار التشريعي لبيئة الأعمال في العراق إلى المحفزات والتنظيمات الضرورية لنمو "الاقتصاد الرقمي" واقتصاد المعرفة، حيث لا توجد حتى الآن تشريعات حديثة تنظم عمل صناديق رأس المال الاستثماري (Venture Capital) التي تعتبر شريان الحياة للشركات التقنية الناشئة (Startups)، فيما تُجبر هذه الصناديق في العراق على التسجيل كشركات ذات مسؤولية محدودة تقليدية، مما يقيد بشدة قدرتها على جمع الأموال الخارجية، ويمنع تطبيق نماذج الشراكة المحدودة، ويحرمها من الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المجاورة. وبسبب هذه البيروقراطية التشريعية، تُدفع العديد من الشركات الناشئة العراقية المبتكرة والصناديق الاستثمارية لتسجيل كياناتها القانونية وإدارة عملياتها المالية من مناطق حرة في دول مجاورة هرباً من التعقيدات المحلية، مما يفقد الاقتصاد العراقي فرصاً هائلة للنمو وخلق الوظائف.[9]

على الجانب المالي الكلي، حذر صندوق النقد الدولي (IMF) في تقريره لعام 2025 من أن الزخم بطيء جداً في الإصلاحات الهيكلية. فبينما يتمتع العراق بنمو مدفوع بالطلب والإنفاق المالي التوسعي، إلا أن التحديات لا تزال جسيمة وتشمل الاعتماد المطلق على إيرادات النفط، والبصمة الكبيرة للدولة في الاقتصاد، وضعف نمو ائتمان القطاع الخاص، والفساد الكبير، وضعف الحوكمة.[10]

وأكد التقرير أن تحسين الإدارة المالية العامة ومعالجة الفساد من شأنه أن يضاعف من نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى المتوسط، مشدداً على ضرورة تقليص العقبات البيروقراطية لتشجيع المشاركة في الاقتصاد الرسمي.[11]

الرقمنة كأداة هندسية ومعمارية لمكافحة الفساد

تُظهر التجارب الدولية والمحلية أن التكنولوجيا، حينما تُطبق ضمن أطر حوكمة رشيدة ومؤسساتية، تمثل السلاح الهندسي الأنجع لتفكيك منظومات الفساد الإداري وتقليم أظافر البيروقراطية. صانع القرار في العراق من جهته أدرك هذه الحقيقة، وبدأ، بدعم من شركاء التنمية الدوليين، في تطبيق استراتيجيات الأتمتة الشاملة للحد من التدخل البشري والاجتهاد الشخصي.

إن التوسع الملحوظ في تقديم الخدمات العامة الرقمية، مثل إصدار الجوازات الإلكترونية، والبطاقة الوطنية الموحدة، والخدمات المقدمة عبر بوابة الحكومة الإلكترونية، أحدث فرقاً ملموساً في تقليص فرص الفساد اليومي (Petty Corruption) من خلال توحيد الإجراءات وزيادة قابليتها للتتبع الفوري والشفافية.[4]

إن توثيق كل خطوة إجرائية في النظام الإلكتروني يلغي مساحة الاجتهاد الشخصي والمزاجية للموظف، ويمنع عمليات الابتزاز المالي، ويؤسس لعلاقة تعاقدية جديدة بين المواطن والدولة مبنية على الحقوق والواجبات الواضحة والشفافة.[12] وبحسب مستشار رئيس الوزراء العراقي، فإن العراق يعتمد لبناء بنيته التحتية الرقمية العامة (Digital Public Infrastructure) على أربعة أعمدة أساسية يتم التقدم فيها بثبات:

الهوية الرقمية (حيث حصل أكثر من 90٪ من العراقيين بالفعل على الهوية الرقمية الموحدة)، الدفع الإلكتروني (الذي قضى على الاحتيال في توزيع الرواتب التقاعدية)، التوقيع الإلكتروني، والتبادل الآمن للبيانات عبر واجهات برمجة التطبيقات (API) للتحقق من الهويات وتقديم الخدمات بصورة متكاملة.[13]

تحديات القضاء والنزاهة في مواجهة الفساد المعقد

لا تعمل أدوات الحوكمة الرقمية في فراغ مؤسسي، فالتكنولوجيا وحدها غير قادرة على اجتثاث الفساد العميق إن لم تترافق مع استقلالية قضائية ومؤسسات رقابية فعالة وقادرة على إنفاذ القانون. وتشير التقارير المعمقة المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد الأوروبي للفترة (2024-2025) إلى تقدم ملحوظ في تعاطي القضاء

العراقي، بشقيه الاتحادي وفي إقليم كوردستان، مع قضايا الفساد المالي والإداري الكبرى.[5]
أظهر "التقرير الثاني لمراقبة المحاكمات" الشامل للمحكمة الجنائية المركزية لمكافحة الفساد في بغداد والمحاكم في إقليم كوردستان ارتفاعاً في معدلات ملاحقة وإدانة كبار المسؤولين (بما في ذلك وزراء ومحافظين وأعضاء برلمان)، مما يعكس موقفا أكثر حزماً تجاه المساءلة.[14]
كما سجل التقرير تراجعاً إيجابياً في الاعتماد على المحاكمات الغيابية وقوانين العفو العام التي طالما أُستغلت كأبواب خلفية لهروب الفاسدين والإفلات من العقاب.[14]
في إقليم كوردستان، راقب التقرير 149 قضية فساد كبرى، مسجلاً ارتفاعاً حاداً في متوسط مبالغ قضايا الاختلاس الكبرى، حيث قفزت من متوسط 622 مليون دينار إلى 4.5 مليار دينار عراقي للقضية الواحدة، مما يشير إلى أن الجرائم المالية الأكثر تعقيداً وخطورة أصبحت تصل أخيراً إلى أروقة المحاكم المتخصصة، مثل محكمة الجنايات الرابعة التي أُسست خصيصاً في أربيل لهذا الغرض.[5]
مع ذلك، لا تزال جهود التحقيق وإنفاذ القانون تصطدم بالتدخلات السياسية المعرقلة، وضعف آليات التعاون الدولي لاسترداد الأصول والأموال المنهوبة المهربة للخارج، وتمركز قضايا الفساد في وزارات ومؤسسات حيوية كالمالية، والصناعة، والبلديات.[14]
من هنا، تبرز الأهمية القصوى للرقمنة مجدداً، حيث أوصت تقارير الأمم المتحدة بضرورة تبني أنظمة إلكترونية متطورة لإدارة وتتبع القضايا الجنائية (Electronic Case Management Systems) لتعزيز التنسيق بين الأجهزة الرقابية والقضائية، وضمان سلامة الأدلة الرقمية، ومنع التلاعب بملفات التحقيق، وزيادة الشفافية في مسار العدالة.[5]
إن التكامل المنهجي بين رقمنة الخدمات الحكومية لمنع الفساد (وقائياً) ورقمنة النظم القضائية والتحقيقية لمحاسبة الفاسدين (علاجياً) يشكل الضمانة الوحيدة والمستدامة لبناء نظام نزاهة وطني فعال يحظى بثقة الشارع العراقي والمجتمع الدولي.

المحور الثاني:

البنية التحتية التقنية والمنصات الوطنية الساندة

يتطلب الانتقال الناجح والمستدام من صخب البيروقراطية الورقية إلى هدوء وكفاءة الحوكمة الرقمية بناء بنية تحتية تقنية سيادية، قادرة على استيعاب ومعالجة وتخزين وحماية مليارات البيانات الحكومية والشخصية المتداولة يومياً. وقد أدركت الحكومة العراقية، متمثلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الاتصالات والمركز الوطني للبيانات، أن الاستقلال الرقمي لا يقل أهمية عن الاستقلال الجغرافي، وعملت على إطلاق حزمة من المشاريع الاستراتيجية الكبرى لتأسيس هذه البنية.

مركز البيانات الوطني (NDC) ومبدأ السيادة الرقمية (Digital Sovereignty)

يُعد "مركز البيانات الوطني" (National Data Center) العصب المركزي والقلب النابض لمشروع التحول الرقمي في العراق. يستهدف هذا المركز بناء بنية تحتية رصينة وموحدة لاستضافة كافة التطبيقات والمنصات التفاعلية المتعلقة بالخدمات المقدمة من مؤسسات الدولة للمواطنين والمستثمرين، وضمان تبادل البيانات البينية بأمان وموثوقية عالية بين مختلف الوزارات، مما ينهي عهد الجزر المعلوماتية المعزولة التي تعاني منها مؤسسات الدولة.[16] وتتمحور رؤية المركز حول كونه "مركزا تشاركيا لخدمات رقمية متكاملة"، مقدما رسالته في بناء حكومة إلكترونية عبر منصة واحدة تحت غطاء أمني يضمن سلامة وسرية البيانات.[17]

وفي خطوة تاريخية غير مسبوقة لتعزيز مفهوم "السيادة الرقمية"، وقعت وزارة الاتصالات العراقية في أواخر عام 2025 عقداً استراتيجياً مع عملاق التكنولوجيا العالمي شركة "نوكيا" (Nokia) الفنلندية لإنشاء وبناء أول مراكز بيانات حكومية مخصصة للاستخدام التجاري والحكومي المشترك في العاصمة بغداد.[18] تتوزع هذه المراكز السحابية المتطورة في موقعي "الانتصار" و"الرشيد" (السنك) للاتصالات، وتخضع للإدارة والتشغيل العراقي الكامل. يضمن هذا المشروع الضخم، ولأول مرة في تاريخ البلاد، تخزين بيانات المواطنين، والسجلات الطبية، والوثائق الأمنية، وبيانات الشركات العراقية داخل الحدود الجغرافية السيادية للبلاد.[19] إن هذا الإنجاز يمنع استمرار تمرير البيانات الوطنية الحساسة عبر خوادم دولية، ويحمي

البنية التحتية الرقمية والاقتصادية من محاولات التجسس أو التدخلات الخارجية الفاعلة والمخاطر السيبرانية، مؤسساً لبيئة ثقة تدفع عجلة الاقتصاد الرقمي العراقي.[18]

بوابة "أور" (Ur Portal) للخدمات الحكومية الإلكترونية

تمثل بوابة "أور" الإلكترونية النواة التنفيذية الأساسية لمشروع الحكومة الإلكترونية في العراق، وإحدى أهم وأنجح ثمار مركز البيانات الوطني. منذ إطلاقها الرسمي في عام 2022، تطورت البوابة بشكل متسارع لتصبح منصة رقمية وطنية شاملة توفر نقطة وصول موحدة للمواطنين والمقيمين لإنجاز المعاملات بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية والمراجعات الوجاهية.[21]

بحلول عام 2026، حققت البوابة قفزات إحصائية هائلة تعكس عمق التحول وسرعة تبني المجتمع العراقي للخدمات الرقمية وتجاوزه لحاجز الثقة التقليدي. فقد توسعت البوابة لتقدم أكثر من 708 خدمة حكومية متنوعة، منها 352 خدمة مؤتمتة وإلكترونية بالكامل، وتجاوز عدد المستخدمين المسجلين والنشطين فيها 2.3 مليون مستخدم ينجزون معاملاتهم عبر 6،358 نافذة مرتبطة بـ 68 مؤسسة ووزارة حكومية. تغطي هذه الخدمات قطاعات حيوية تمس الحياة اليومية كالعدل، والصحة، والتعليم، والإسكان، والنقل، والتمويل.[22] لتسهيل الوصول، وفرت البوابة خدمة استشارية للمواطنين عبر الرقم المجاني المختصر 5599 للرد على الاستفسارات ومساعدة المستخدمين في تذليل العقبات التقنية.[22]

أحد أهم الإنجازات الاستراتيجية لهذه البوابة هو مساهمتها الفعالة في إطلاق نظام "إلغاء صحة الصدور الورقية". تاريخياً، كان المواطن العراقي يُجبر على مراجعة عدة دوائر لاستصدار كتب تؤكد صحة وثائقه، مما يكلف وقتاً طويلاً ويفتح أبواباً للابتزاز والرشوة. بفضل مركز البيانات الوطني وبوابة أور، تم إلغاء أكثر من 4.2 مليون وثيقة ورقية واستبدالها بوثائق إلكترونية موثقة عبر تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR Code) المشفرة.[22]

هذا النظام شمل أكثر من 81 جهة رئيسية منها وزارات وحكومات محلية، مما قضى بشكل مبرم على أحد أكبر أبواب الفساد والتزوير في المعاملات الرسمية وخفف العبء بشكل هائل عن كاهل المواطن والموظف على حد سواء.[22]

ولم تقف الابتكارات الحكومية عند هذا الحد، بل واكب مركز البيانات الوطني التطورات التقنية العالمية بتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) من خلال إطلاق المتحدث الحكومي الذكي المدعو "عارف" (Aref). يهدف هذا المساعد الذكي، المدمج ضمن بوابة أور، إلى تسهيل تفاعل المواطنين مع المنصة، وتقديم الإرشادات الفورية باللغتين العربية والإنجليزية للإجابة على استفسارات المراجعين حول كيفية إنجاز المعاملات ومتطلباتها.[23]

تتويجاً لهذه الجهود الهندسية والبرمجية التي تمت بأيادٍ عراقية خالصة، حصدت بوابة "أور" جائزة التميز الحكومي العربي في دورتها الثالثة التي نظمتها جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة في أواخر عام 2024. يمثل هذا الفوز اعترافاً إقليمياً رسمياً بريادة العراق المتنامية في مجال الحوكمة الرقمية، وبقدرة مؤسساته على تجاوز البيروقراطية وتقديم حلول مبتكرة لتحسين جودة حياة المواطنين.[24]

مؤشرات الأداء لمنصة «أور» للخدمات الحكومية (إحصائيات محدثة حتى عام 2026)	الإحصائية / القيمة القياسية
إجمالي الخدمات الحكومية المتاحة عبر المنصة	708 خدمة حكومية
الخدمات المؤتمتة بالكامل (الرقمية من البداية للنهاية)	352 خدمة إلكترونية
عدد المستخدمين المسجلين والمعتمدين في البوابة	أكثر من 2.3 مليون مستخدم
عدد الوثائق الورقية التي تم إلغاؤها عبر نظام (صحة الصدور QR)	4،203،795 وثيقة ملغاة
الجهات الحكومية المرتبطة مركزياً بالمنصة	68 مؤسسة (عبر 6،358 موقعاً فرعياً)
الاعتماد والتميز الإقليمي	جائزة التميز الحكومي العربي (جامعة الدول العربية 2024)

مشاريع الاتصالات الساندة: الكابل البحري والألياف الضوئية (FTTH)

تُدرك الحكومة أن أي مركز بيانات وطني، مهما بلغت تطوره، لا يمكن أن يعمل بكفاءة ويقدم خدماته للملايين دون شبكة اتصالات حديثة، مستقرة، وسريعة. لذا، شرعت وزارة الاتصالات بالتعاون مع مركز البيانات الوطني بتسريع ونشر خدمات الإنترنت فائق السرعة عبر تقنية الألياف الضوئية للمنازل (FTTH).

تم الإعلان عن خطط لإنهاء الاعتماد التدريجي على شبكات الإنترنت اللاسلكية (Wi-Fi) المتقادمة وغير الآمنة التي سادت في العراق لسنوات طويلة، والانتقال الكلي نحو الشبكات الضوئية التي تمتد لتشمل كافة المناطق السكنية وحتى القرى والأرياف لتقليص الفجوة الرقمية.[26] هذا التوسع الاستراتيجي يضمن توفير نطاق ترددي (Bandwidth) عالي الجودة يدعم استهلاك البيانات الضخم للخدمات الحكومية المؤتمتة، والتعليم الإلكتروني، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.[27]

بالتوازي مع جهود التوسعة الداخلية، وتحديداً في أغسطس 2025، حقق العراق إنجازاً تاريخياً في تعزيز اتصاله الدولي من خلال توقيع عقد "الكابل البحري السادس" في محطة الإنزال البحري بمدينة الفاو بالتعاون مع شركات إقليمية. يهدف هذا المشروع الضخم إلى ربط العراق بالكابلات البحرية الممتدة من سنغافورة مروراً بعدة دول آسيوية وخليجية، وتفعيل ما يُعرف بـ "الممر العراقي" (Iraqi Corridor) الاستراتيجي. هذا الممر سيقوم بنقل حركة الاتصالات والبيانات الدولية من الخليج عبر الأراضي العراقية نحو تركيا ومنها إلى القارة الأوروبية.[26] هذا المشروع لا يقتصر أثره على تحسين جودة وسعات الإنترنت محلياً وتخفيض أسعاره للمستهلك العراقي، حيث يحمل أبعاداً جيوسياسية واقتصادية عميقة تتمثل في تحويل العراق إلى مركز عبور إقليمي (Transit Hub) استراتيجي للبيانات العالمية، مما يخلق مصادر إيرادات جديدة للدولة ويربط مصالح شركات التكنولوجيا الكبرى بأمن واستقرار العراق.[26]

المحور الثالث:

الاستراتيجيات القطاعية في الأتمتة، الإصلاح الاقتصادي، وتطوير رأس المال البشري

يتجلى نجاح أي مشروع للحوكمة الرقمية في مدى تغلغله ضمن القطاعات الحيوية التي طالما عُرفت بارتفاع معدلات الفساد المالي، والتهرب الضريبي، والهدر الاقتصادي، وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي، وقطاع المنافذ الحدودية والكمارك.

التحول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني كركيزة للاقتصاد الرقمي

يشهد القطاع المالي العراقي ثورة صامتة ولكنها عميقة، تتمثل في الانتقال التدريجي من اقتصاد نقدي (Cash-based Economy) يعتمد كلياً على تداول العملات الورقية المادية المكتنزة خارج النظام المصرفي، إلى اقتصاد مدفوعات إلكترونية متكامل. وقد شكل إقرار "لائحة الدفع الرقمي رقم 2 لعام 2024" نقطة تحول استراتيجية وقانونية قادها البنك المركزي العراقي (CBI) بدعم فني واستشاري من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).[29]

تهدف هذه اللائحة الطموحة إلى تنظيم عمليات التجارة الإلكترونية، وتعزيز الشمول المالي للمواطنين غير المتعاملين مع البنوك، وتوفير حماية قانونية صارمة للمستهلكين، مما يخلق بيئة قانونية آمنة تشجع الشركات والمتاجر والمواطنين على تبني أنظمة نقاط البيع (POS)، والمحافظ الإلكترونية (e-wallets)، وبوابات الدفع عبر الإنترنت.[29]

وقد أثمرت هذه السياسات الحازمة، المدعومة بقرارات من مجلس الوزراء تلزم المؤسسات ومحطات الوقود بالدفع الإلكتروني، عن نتائج مالية مبهرة؛ إذ قفز حجم المبالغ المجباة عبر وسائل الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية بشكل صاروخي من 2.6 تريليون دينار عراقي في كانون الثاني/ يناير 2023 إلى أكثر من 7.6 تريليون دينار عراقي في وقت قياسي.[29] يمثل هذا الانتقال ضربة قاصمة لشبكات الفساد الإداري والمختلسين الذين كانوا يعتاشون على التلاعب بالرسوم النقدية والوصولات الوهمية. إن هذا التحول الراديكالي يعزز من قدرة البنك المركزي والجهات الرقابية على مراقبة حركة الأموال بدقة، وتجفيف منابع تمويل

الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال، وتهيئة البنية التحتية التكنولوجية لتأسيس "البنوك الرقمية" المستقبلية التي ستعمل بالكامل وبكفاءة عالية عبر الهواتف الذكية دون فروع تقليدية.[29]

في الوقت ذاته، يخضع قطاع المصارف الحكومية، الذي يهيمن على الكتلة النقدية الأكبر في البلاد، لعمليات إصلاح وإعادة هيكلة شاملة. فمصرف الرافدين، وهو أقدم وأكبر المصارف الحكومية، أعلن عن تعاقده مع شركات ومكاتب محاماة دولية مرموقة مثل "هوجان لوفيلز" (Hogan Lovells) لمراجعة وتحديث بنيته القانونية والتنظيمية الداخلية بما يتوافق مع أفضل الممارسات المصرفية العالمية.[31] كما يتعاون البنك المركزي العراقي مع استشاريين دوليين كشركة "أوليفر وايمان" (Oliver Wyman) لتنفيذ خطة شاملة لإصلاح القطاع المصرفي العام والخاص، بهدف استعادة ثقة الجمهور وتسهيل التجارة الدولية.[30]

أتمتة الكمارك والمنافذ الحدودية (نظام SCADA)

يُعد قطاع المنافذ الحدودية والكمارك من أكثر القطاعات تسرباً للإيرادات السيادية وأعلاها في معدلات الفساد البيروقراطي المنظم والتهرب الضريبي في العراق، حيث تتداخل فيه مصالح لجان اقتصادية ومجموعات مسلحة وقوى متنفذة.[7] استجابة لهذا النزيف المالي، شرع مركز البيانات الوطني بالتنسيق مع هيئة المنافذ الحدودية، وبالتعاون الوثيق مع منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، في تطبيق نظام الأتمتة الكمركية الشامل "الأسيكودا" (SCADA) وربطه شبكياً بمركز البيانات.[32]

بحلول أواخر عام 2024 و2025، أثمرت المتابعة الحثيثة عن تفعيل النظام وتطبيق الربط الشبكي في عشرة منافذ كمركية حيوية تشمل طريبيل، عرعر، صفوان، موانئ أم قصر (الجنوبي والأوسط)، ومطارات بغداد وكركوك، مع استكمال وتأكيد الربط لثمانية منافذ حدودية جديدة هامة مثل زرباطية، المنذرية، الشلامجة، وميناء أبو فلوس والقائم.[32]

يضمن نظام الأسيكودا أتمتة الإقرارات الكمركية بالكامل، واعتماد نظام ترميز إلكتروني موحد للبضائع يقلل بشكل جذري من مساحة التدخل البشري والتقييم العشوائي والمزاجي لقيمة السلع، والذي طالما استُخدم لتخفيض الرسوم الجمركية مقابل دفع رشاوى

للمُخمنين. علاوة على ذلك، تتم دراسة اقتراحات أممية لإدخال خصائص وخوارزميات الذكاء الاصطناعي (AI) في نظام الأسيكودا لتحليل المخاطر، وتحسين إدارة الإعفاءات الكمركية، وتدقيق المعاملات بفعالية استباقية أكبر. هذه الخطوات تعزز موقع العراق في مؤشرات تيسير التجارة الدولية وتسهم بفعالية في تعظيم الإيرادات غير النفطية لدعم الموازنة العامة وتقليل الاعتماد على تقلبات أسعار النفط.[32]

التوقيع الإلكتروني (PKI) والمخاطبات الحكومية المؤتمتة كبديل للورق

لدعم الموثوقية القانونية وحجية المعاملات الرقمية أمام القضاء والمؤسسات، أعلنت وزارة الاتصالات ومركز البيانات الوطني عن جاهزية نظام البنية التحتية للمفتاح العام (PKI) الخاص بإصدار وتوثيق "التوقيع الإلكتروني".[33] يتيح هذا النظام المتطور للشركات والمستثمرين والمواطنين الحصول على رموز تحقق إلكترونية مشفرة تُعد بديلاً قانونياً ورسمياً كاملاً للتوقيع اليدوي التقليدي، وذلك تفعيلاً متأخراً لـ "قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012".[33]

إن دمج التوقيع الإلكتروني الموثق في بوابة "أور" سيمكن المستفيدين أخيراً من إنجاز المعاملات الحساسة والمعقدة، كتأسيس وتسجيل الشركات الاستثمارية، وإبرام العقود التجارية، ونقل الملكيات، عن بُعد وبشكل رقمي متكامل (End-to-End) دون أدنى حاجة للحضور الشخصي والمراجعات الروتينية لدوائر كاتب العدل أو الوزارات المعنية.[33]

وبموازاة ذلك، وعلى المستوى الإداري الداخلي للدولة، وجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة باعتماد نظام "البريد الحكومي" الإلكتروني المؤمن في كافة المراسلات الرسمية البينية، وحظر الإجراءات الورقية والمخاطبات التقليدية بشكل قطعي.[34] تأتي هذه الخطوة الحازمة لضمان التداول الآمن، السريع، والأرشفة الدقيقة للوثائق السيادية، ومنع تسريب الكتب السرية أو فقدانها المتعمد. تعزيزاً للتعاون الإداري والأمني لإنهاء التقاطع، تم ضم مديرية تحقيق الأدلة الجنائية في وزارة الداخلية إلى نظام إدارة الوثائق والمراسلات الحكومية، مما يسهل تبادل

المعلومات الحساسة بشكل فوري ومؤمن بين الحكومة الاتحادية في بغداد وممثلية حكومة إقليم كوردستان، الأمر الذي يسرع الاستجابة للمتطلبات الأمنية ويسهل إنجاز المعاملات التي تخص المواطنين في كافة المحافظات.[35]

تحديات رأس المال البشري وتوظيف التكنولوجيا لتمكين الشباب

لا يمكن لأي تحول رقمي أن يزدهر ويستدام دون رأس مال بشري مؤهل لقيادته واستهلاكه. يتميز العراق بتركيبة ديموغرافية فتية للغاية، حيث يشكل الشباب دون سن الخامسة والعشرين أكثر من 60٪ من إجمالي السكان.[36] وفي مقابل هذه الكتلة البشرية الهائلة، ترتفع معدلات البطالة بين الشباب لتصل رسمياً إلى حوالي 32٪، في ظل عجز القطاع العام عن الاستمرار في استيعاب مئات الآلاف من الخريجين الجدد سنوياً كسياسة لشراء السلم الاجتماعي.[36]

ومع ارتفاع نسبة انتشار الإنترنت في العراق من 44٪ في عام 2019 إلى حوالي 83٪ في نهاية عام 2024، ووصول الهواتف الذكية إلى أغلب شرائح المجتمع، يبرز التحول الرقمي كفرصة ذهبية وفريدة لتحويل هذا الزخم المتصل بالإنترنت إلى مهارات إنتاجية، ووظائف في القطاع الخاص، وفرص ريادة أعمال حقيقية للشباب العراقي.[36] تُشير تقارير استشارية دولية كتقرير "برايس ووترهاوس كوبرز" (PwC) إلى أن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة في العراق، بل أصبحت محركاً أساسياً للنمو؛ شريطة أن تترافق مع استثمارات مكثفة في محو الأمية الرقمية وتطوير المهارات التقنية.[36]

نن تفعيل منصات التجارة الإلكترونية، وتطوير التطبيقات، والعمل المستقل (Freelan – ing) عبر الإنترنت يمكن أن يوفر مئات الآلاف من فرص العمل التي لا تتطلب تدخلاً مباشراً من الدولة في التوظيف، مما يخفف الضغط الهائل على الموازنة التشغيلية للدولة.[36] وفي هذا السياق، وافق رئيس الوزراء على مبادرات نوعية تهدف إلى تدريب قيادات رقمية متخصصة واستقطاب الكفاءات والمواهب العراقية المهاجرة والمغتربة في مجالات التكنولوجيا لإدارة هذه المرحلة الحساسة ونقل الخبرات الدولية للداخل.[38]

المحور الرابع:

مسارات الأمان الرقمي، حماية البيانات، والفراغ التشريعي (التحديات السيبرانية والقانونية)

مع تزايد وتيرة الاعتماد على النظم الرقمية وأتمتة السجلات الحكومية والمالية، ينتقل الفضاء السيبراني العراقي ليصبح جبهة ومسرحاً جديداً للمواجهة، وجزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي السيادي. إن حماية البنية التحتية الحيوية (كشبكات الكهرباء، والسدود، ومنشآت إنتاج النفط والغاز التي تمثل شريان الحياة للاقتصاد، فضلاً عن البيانات المالية والبنكية) من الهجمات التخريبية الدولية والابتزاز الإلكتروني لم تعد رفاهية تقنية، بل أصبحت ضرورة وجودية.[40]

الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والتأسيس المؤسسي لردع التهديدات

أدركت الحكومة العراقية خطورة التهديدات السيبرانية المتنامية في بيئة إقليمية مضطربة. ورغم البدايات المتأخرة، خطا العراق خطوات تأسيسية هامة؛ حيث تم إنشاء أول فريق وطني للاستجابة للحوادث السيبرانية (CERT) في عام 2017، تبعه صياغة أطر سياساتية في عام 2020.

وفي نقلة نوعية، أقرت وزارة الداخلية في أواخر عام 2022 "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2022-2025/2030)"، والتي مهدت الطريق لتأسيس مركز متخصص للأمن السيبراني، والذي تم ترفيعه هيكلياً في عام 2025 ليصبح "مديرية الأمن السيبراني" برئاسة ضباط متخصصين وأكاديميين.[40] يمثل هذا الترفيع الهيكلي "تحولاً بنيوياً في الأمن الداخلي العراقي"، ينقل العقيدة الأمنية من التركيز الحصري على الدفاعات العسكرية التقليدية إلى دمج الدفاع السيبراني الشامل للاستجابة لمشهد التهديدات الرقمية المتغير.[40]

حظيت هذه التوجهات الدفاعية بدعم وتنسيق عالي المستوى من التحالفات الدولية، لاسيما بعثة حلف شمال الأطلسي في العراق (NATO Mission Iraq - NMI)، التي تساهم في تقديم الخطط والتدريبات المتخصصة والمستدامة للكوادر العسكرية والتقنية العراقية (Cyber Warriors) لتمكينهم من التعامل مع الحوادث السيبرانية وإدارتها بفعالية وحماية الشبكات العسكرية والمدنية.[42]

ومع ذلك، لا يزال التحدي التشغيلي الأكبر يكمن في "الأنظمة الموروثة" (Legacy Systems)

المتقادمة وغير المحدثة أمنياً لدى العديد من الوزارات والوكالات الحكومية، وضعف وتشتت ميزانيات الحوكمة التقنية، والنقص الحاد في الكوادر المحلية المؤهلة في مجالات التشفير المتقدم والتحليل الجنائي الرقمي (Digital Forensics).[40] وقد أثارت الحوادث الأمنية المتزايدة في الآونة الأخيرة ناقوس الخطر حول مدى هشاشة جدران الحماية الحالية.

ففي عام 2025، برزت تقارير مقلقة حول اختراقات واسعة النطاق، من بينها ادعاءات بتسريب السجلات والبيانات الشخصية لأكثر من 30 مليون مواطن عراقي وعرضها للبيع على شبكة الإنترنت المظلمة (Dark Web).[40] كما حذرت الأجهزة الأمنية ومكتب التحقيقات الفيدرالي من تصاعد موجات التصيد الاحتيالي الصوتي والنصي (Vishing and Smishing) المعززة بتقنيات التزييف العميق (Deepfakes) والذكاء الاصطناعي التوليدي، والتي تستهدف المواطنين والشركات على حد سواء في بيئة تعاني أصلاً من ضعف الوعي والثقافة الرقمية (Digital Illiteracy) بين عموم السكان.[38]

هذه المخاطر تتعاظم عند النظر إلى تصنيفات العراق في المؤشرات العالمية؛ فبحسب مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي لعام 2024، احتل العراق المرتبة 107 عالمياً، متأخراً بشكل ملحوظ عن متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يبرز حجم الفجوة التقنية والتنظيمية التي يجب ردمها للتعامل الآمن مع التكنولوجيات البازغة.[38]

الفراغ التشريعي الخطير: غياب قوانين حماية البيانات والجرائم المعلوماتية

على الرغم من التقدم الملموس في بناء البنية التحتية التقنية كمركز البيانات والكابلات الضوئية، يعاني العراق من «فجوة تشريعية» خطيرة ومقلقة تقوض أسس الثقة في الحوكمة الرقمية وتهدد استدامتها. تشير التقييمات القانونية لعامي 2025 و2026 بشكل قاطع إلى أن العراق ما زال يفتقر تماماً إلى أي تشريع وطني مخصص ومستقل لـ «حماية البيانات الشخصية» (Data Protection Law).[41] يضع هذا الفراغ التشريعي العراق خارج المعايير العالمية الحديثة (مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في أوروبا GDPR)، ويجعل خصوصية المواطنين وبياناتهم المالية والصحية والمدنية عرضة للانتهاك والتداول التجاري أو الأمني غير المشروع دون وجود جهة رقابية مستقلة لحماية البيانات (Data Protection Authority)

تحاسب المخالفين والمخترقين سواء كانوا جهات حكومية أو شركات خاصة.[41]

في غياب تشريع عصري ومنظم، يضطر القضاء العراقي وأجهزة إنفاذ القانون للاعتماد بشكل تأويلي واضطراري على نصوص قانونية متقادمة تعود للقانون المدني لعام 1951 وقانون العقوبات العراقي الكلاسيكي رقم 111 لعام 1969 لمعالجة ومحاكمة قضايا الجرائم الإلكترونية المستحدثة.[41] هذه النصوص التاريخية عاجزة تماماً عن استيعاب وتوصيف التعقيدات التكنولوجية الحديثة للاختراقات السيبرانية، وهجمات حجب الخدمة، وبرمجيات الفدية، وسرقة الهوية الرقمية، والابتزاز الإلكتروني.[41]

أما على صعيد الردع الجنائي المتخصص، فما زال مشروع "قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية والسيبرانية" حبيس أدراج ولجان مجلس النواب العراقي منذ طرح مسودته الأولى عام 2011.[40] يعود هذا التأخير المزمن إلى التجاذبات السياسية الحادة والمخاوف العميقة والمشروعة التي تبديها منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان المحلية والدولية. تُحذر هذه المنظمات، بشكل مستمر، من أن الصيغ المقترحة والمعدلة للقانون تتضمن صياغات فضفاضة وعقوبات قاسية قد تُستخدم كأداة قمعية لتقييد حرية التعبير، وتكميم الصحافة الإلكترونية، وملاحقة المعارضين السياسيين والمراقبين تحت ذريعة حماية الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، نظراً لغياب التعريفات القانونية الدقيقة والواضحة للأفعال التي تشكل "جريمة سيبرانية"، مما يمنح السلطات التنفيذية مساحة واسعة للتأويل التعسفي والمراقبة الشاملة للإنترنت، في وقت تفتقر فيه البلاد لضمانات تحمي الحريات المدنية.[40]

وفي أوائل عام 2026، ومع تفاقم التهديدات واستغلال الجيوش الإلكترونية للفراغ القانوني، جددت مستشارية الأمن القومي العراقي نداءاتها ومطالباتها الملحة للبرلمان بضرورة إقرار قانون مكافحة الجرائم السيبرانية لسد هذا الثغرة التي تهدد أمن الدولة وتماسك المجتمع. وأكدت القيادات الأمنية أن استقرار المجتمع يتطلب توفير تغطية تشريعية حازمة للتعامل مع الشائعات المغرضة، وبث الكراهية، والابتزاز، والهجمات الرقمية، مشددين على ضرورة إيجاد التوازن الدقيق والصعب بين الردع القانوني لحماية الأمن القومي، وبين الحفاظ على الحقوق الدستورية وحريات التعبير المكفولة للمواطنين في الفضاء الرقمي المفتوح.[47]

مشروع قانون حق الحصول على المعلومة: ركيزة الشفافية والمحاسبة

بالموازاة مع تحديات الأمان الرقمي وحماية البيانات، يبرز مشروع قانون «حق الحصول على المعلومة» (Right to Access Information Law) كأحد أهم مشاريع الإصلاح الديمقراطي والمؤسسي المطروحة على الأجندة التشريعية للبرلمان العراقي لعام 2026، كونه يمثل الوجه الآخر لعملة حماية البيانات.[48]

يهدف هذا القانون المحوري، المدعوم بمطالبات شعبية وإعلامية قوية، إلى ضمان حق المواطنين العراقيين (وحتى المقيمين الأجانب بشرط المعاملة بالمثل) في الاطلاع على السجلات الحكومية، والقرارات الإدارية، وتفاصيل الموازنات، وعقود المشتريات العامة المحتفظ بها لدى الهيئات العامة، ما لم تكن تندرج تحت استثناءات ضيقة ومحددة بوضوح تتعلق بالأمن القومي أو الأسرار التجارية والخصوصية.[48]

يقترح الإطار التنظيمي لمسودة القانون إنشاء "دائرة معلومات" متخصصة ضمن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لتتولى الإشراف المستقل على تنفيذ هذا النظام، ووضع معايير الإفصاح، ومعالجة شكاوى المواطنين الذين تُحجب عنهم المعلومات.[48] إن الإقرار الفعلي لهذا القانون والتطبيق الأمين له من شأنه أن يكمل ويتوج منظومة التحول الرقمي؛ ممن خلال إجبار الوزارات والمؤسسات على "النشر الاستباقي" (Proactive Public – tion) للبيانات والموازنات والهياكل التنظيمية عبر المنصات الرقمية ومواقعها الإلكترونية، سيتم كسر ثقافة السرية التعسفية والاحتفاظ بالمعلومات التي طالما اتسمت بها الإدارة العامة في العراق لعقود.[48] هذا المستوى من الانفتاح المؤسسي سيمد الصحافة الاستقصائية، والباحثين، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بالبيانات الدقيقة اللازمة لتقييم الأداء الحكومي، ومراقبة الإنفاق العام، وكشف تضارب المصالح، مما يدعم جهود النزاهة ويؤسس لشراكة حقيقية ورقابة مجتمعية فاعلة تعزز الثقة المهزوزة بين المواطن والدولة.[48]

المؤشر التشريعي لبيئة الحوكمة والأمن الرقمي في العراق (تحديثات الحالة لعام 2026)	الحالة التشريعية الحالية	الأثر الاستراتيجي والمؤسسي لغياب أو إقرار التشريع
قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية / السيبرانية	معلق وقيد النقاش في البرلمان (منذ عام 2011)	استمرار الفراغ القانوني والاعتماد على تشريعات 1969 غير الملائمة؛ صعوبة ملاحقة مجرمي الإنترنت والمبتزين؛ ومطالبات أمنية متكررة بضرورة الإقرار لسد الفجوة الأمنية والمجتمعية.[41]
قانون حماية البيانات الشخصية والخصوصية	غير موجود (فراغ تشريعي وتفويضي تام)	تعريض كميات هائلة من بيانات المواطنين والشركات المجمعة للانتهاك والتسريب دون محاسبة؛ وضعف موثوقية والتزام المستثمرين وشركات التكنولوجيا الدولية بالبيئة الرقمية العراقية.[41]
قانون حق الحصول على المعلومة (الإفصاح والشفافية)	قيد القراءة والمناقشات البرلمانية والضغوط المدنية	يمثل خطوة ديمقراطية محورية لتعزيز الشفافية المؤسسية، كسر ثقافة السرية، وتمكين المجتمع المدني والصحافة من الرقابة المبنية على الأدلة لعمليات الإنفاق العام والعقود الحكومية.[48]
قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية (رقم 78 لسنة 2012)	مُقر تشريعياً وجاري التفعيل الفني حالياً عبر بنية (PKI)	استكمال دورة المعاملات الرقمية عن بُعد وتوثيقها بشكل قانوني ملزم للمحاكم والشركات، مما يتيح تأسيس أعمال وإبرام عقود رقمية متكاملة دون الحاجة للمراجعة الوجاهية والمكتبية.[33]

الاستنتاجات الاستراتيجية والرؤية المستقبلية نحو عام 2030

تُظهر عملية تتبع وتحليل مسارات الحوكمة الرقمية، وبناء البنية التحتية، ومشاريع الإصلاح المؤسسي في العراق، أن البلاد تقف فعلياً أمام لحظة تحول تاريخية فاصلة. إن الاستقرار النسبي الذي شهده العراق في السنوات القليلة الماضية لم يكن مجرد هدوء أمني، بل وُظّف كرافعة سياسية حاسمة لتمرير وإطلاق مشاريع البنية التحتية للحقل العام الرقمي، بمساندة حيوية من المنظمات الدولية (كالأمم المتحدة والبنك الدولي) والشركات التكنولوجية العالمية والمستشارين الحكوميين.

واستناداً إلى المعطيات الشاملة التي تم استعراضها في هذا التقرير، يمكن بلورة الاستنتاجات والتوصيات الاستراتيجية التالية:

1. **نجاح تكتيكي ملموس في تقويض البيروقراطية:** أثبتت المشاريع الوطنية كبوابة «أور» الموحدة، ونظام صحة الصدور الإلكتروني (QR Code)، والتوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني، قدرة التكنولوجيا المباشرة على تحقيق انتصارات سريعة (Quick Wins) في تقليص الاحتكاك المباشر وإلغاء المعاملات الورقية. لقد ساهمت هذه الخطوات في تجفيف منابع الفساد اليومي (الرشاوى الصغيرة) بشكل ملموس في المؤسسات الخدمية والقطاع المالي، مما شكل استعادة أولية لثقة المواطن بكفاءة الإدارة العامة.
2. **تحقيق السيادة الرقمية كأولوية أمنية واقتصادية:** يمثل توجه الدولة واستثمارها في إنشاء مراكز بيانات وطنية تحت إدارتها الكاملة وتوطين البيانات الحساسة (بالتعاون مع شركات مثل نوكيا)، بالإضافة إلى بناء مسارات ألياف ضوئية سيادية والكابل البحري السادس، تطوراً استراتيجياً يعزز استقلالية القرار السيادي العراقي ويحمي أمنه المعلوماتي والتجاري من الهيمنة والابتزاز الخارجي، ويؤهل العراق ليكون منصة ترانزيت تكنولوجي إقليمي بين الشرق والغرب.
3. **العجز التشريعي والتشظي المؤسسي كتهديد استراتيجي ممتد:** يمثل التباطؤ البرلماني المستمر والتجاذبات السياسية في إقرار حزمة القوانين الرقمية الأساسية (وعلى رأسها قوانين حماية البيانات الشخصية، الجرائم السيبرانية بضوابطها الحقوقية، وحق الحصول

على المعلومات) نقطة الضعف الأخطر في منظومة التحول بأكملها. فالأتمتة المتسارعة بدون غطاء قانوني واضح يحمي خصوصية الأفراد ويحاسب المخترقين بشفافية قد تحول التكنولوجيا، في مجتمع متعطش للخدمات، إلى أداة انتهاك وتجسس ومراقبة واسعة بدلاً من أداة إصلاح ونهضة.

4. **ضرورة المأسسة الشاملة والاستثمار في المورد البشري:** لضمان استدامة هذا التحول ومنع الانتكاسات، يجب الإسراع في تنفيذ توجيهات القيادة التنفيذية بتحويل مهام التحول الرقمي والأمن السيبراني المشتتة إلى مستوى هيئة عليا مستقلة أو وزارة سيادية متخصصة، لإنهاء تداخل وتضارب الصلاحيات بين المؤسسات المختلفة، وتوحيد جهود الرقمنة. بالتوازي مع ذلك، يتطلب الأمر تحويل الزخم التقني إلى فرص استثمارية لتمكين الشباب العراقي، عبر تطوير مهارات ريادة الأعمال الرقمية واستيعابهم في اقتصاديات المعرفة بعيداً عن التكدس في طوابير التوظيف الحكومي.

إن انتقال العراق من دولة مثقلة ومكبلة بتركة الإدارة الورقية العثمانية، والفساد الريعي المتشعب، واقتصاديات النقد الكاش، إلى نموذج «الدولة الرقمية» الرشيقة، يتطلب إرادة سياسية فولاذية لا تتراجع أمام مقاومة المتضررين من الإصلاح. يجب أن تتجاوز هذه الإرادة المصالح الضيقة لشبكات النفوذ والزبائنية السياسية، وأن تضع أمن بيانات المواطنين وسهولة حصولهم العادل والمجاني على الخدمات العامة في صميم وأساس العقد الاجتماعي الجديد، لضمان مكانة ريادية ومستقرة للعراق ضمن الاقتصادات الرقمية الناشئة والمؤثرة في قلب منطقة الشرق الأوسط بحلول عام 2030 وما بعده.

المصادر والمراجع

References and Sources

1. منهاج الحكومة المقترح لما بعد 2025: مقاربة تحليلية للتحديات والملفات العراقية، 11 March 2026، https://mcsr.net/arabic/FPemPxyu
2. رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يؤكد أهمية التحول الرقمي في توفير الخدمة المباشرة وتقليل الكلف ومحاربة الفساد، 11 March 2026، https://pmo.iq/?article=3111
3. GSCOM، with UNDP، develops strategic plan for digital transformation in Iraq 2024–2030، 11 March 2026، https://cabinet.iq/en/category/chnnFph$RErdqO5/chnnFph$RErdqO5
4. Iraq's CPI 2025: From Starting Reform to Earning Trust، 12 March 2026، https://www.undp.org/iraq/blog/iraqs-cpi-2025-starting-reform-earning-trust
5. UNDP Releases New Report on Grand Corruption Trends in the Kurdistan Region of Iraq، 12 March 2026، https://reliefweb.int/report/iraq/undp-releases-new-report-grand-corruption-trends-kurdistan-region-iraq-enar
6. Iraq rises in transparency rankings but corruption challenges persist، 12 March 2026، https://middle-east-online.com/en/iraq-rises-transparency-rankings-corruption-challenges-persist
7. 2025 Investment Climate Statements: Iraq، 13 March 2026، https://www.state.gov/reports/2025-investment-climate-statements/iraq
8. Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraq، 13 March 2026، https://www.chathamhouse.org/2021/06/politically-sanctioned-corruption-and-barriers-reform-iraq
9. Why Iraq must embrace a digital economy strategy، 13 March 2026، https://kalam.chathamhouse.org/articles/why-iraq-must-embrace-a-digital%E2%80%91economy-strategy
10. Iraq: 2025 Article IV Consultation – Press Release; Staff Report، International Monetary Fund، 13 March 2026، https://www.imf.org
11. IMF Executive Board Concludes 2025 Article IV Consultation with Iraq، 13 March 2026، https://www.imf.org
12. التحول الرقمي.. الحكومة تؤكد استمرار الأتمتة واختفاء البيروقراطية تدريجيًا، 14 March 2026، https://iraq.shafaqna.com/AR/571539/

13. Interview with the Prime Minister Advisor Hasan Al-Khatib on the Future of Digital Transformation in Iraq، 14 March 2026، https://www.undp.org
14. UNDP's Report Signal Progress in Prosecutions، Stronger Convictions، and the Need for Continued Justice Reform، 15 March 2026، https://www.undp.org
15. New civil society report on Iraq: Persistent gaps in implementation and oversight، 15 March 2026، https://uncaccoalition.org
16. National Development Plan 2024-2028، 15 March 2026، https://www.undp.org
17. دائرة مركز البيانات – الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 16 March 2026، https://www.cabinet.iq
18. Iraq to build first data centres with Nokia to boost digital sovereignty، 16 March 2026، https://developingtelecoms.com
19. Iraq Signs Landmark Deal to Launch First Government Data Centers for Commercial Use، 16 March 2026، https://techafricanews.com
20. Iraq signs deal to establish first government data centers for commercial use، 16 March 2026، https://www.samenacouncil.org
21. بوابة أور – ويكيبيديا، 17 March 2026، https://ar.wikipedia.org
22. Iraq Expands E-Government Services Portal، 17 March 2026، https://www.iraq-businessnews.com
23. مركز البيانات الوطني يطلق المرحلة التجريبية للمتحدث الحكومي الذكي "عارف"، 17 March 2026، https://cabinet.iq
24. Iraq realizes an Arab achievement with Ur electronic portal winning Government Excellence Award، 17 March 2026، https://cabinet.iq
25. بوابة أور تتخطى حاجز الألف خدمة إلكترونية حكومية، 18 March 2026، https://www.cabinet.iq
26. Iraq Expands Fiber Network and Signs Sixth Submarine Cable Deal، 18 March 2026، https://subtelforum.com
27. Launch of FTTH Internet Service with Technical Integration between the MOC and Ur Portal، 18 March 2026، https://cabinet.iq
28. T964، Nokia ink deal to advance Iraq's digital infrastructure، 19 March 2026، https://capacityglobal.com
29. The Turning point: Iraq's leap into the digital economy، United Nations De-

velopment Programme، 19 March 2026، https://www.undp.org
30. CBI، UNDP discuss Digital Economy and Banking Reform، 19 March 2026، https://www.iraq-businessnews.com
31. Al Raffidain Bank، Ministry of Finance، 20 March 2026، https://mof.gov.iq
32. National Data Center discusses developing customs networking connectivity and SCADA system application، 21 March 2026، https://cabinet.iq
33. NDC discusses final preparations for launching PKI electronic signature project، 21 March 2026، https://cabinet.iq
34. الأمانة العامة لمجلس الوزراء توجه باستمرار العمل بالبريد الحكومي دعمًا لمسار التحول الرقمي، 21 March 2026، https://cabinet.iq
35. NDC enhances electronic correspondence system between Federal Government and KRG، 21 March 2026، https://cabinet.iq
36. Turning connectivity into opportunity for Iraq's digital generation، PwC، 21 March 2026، https://www.pwc.com
37. Digital 2026: Iraq — DataReportal، Accessed 21 March 2026، https://datareportal.com
38. Artificial intelligence in Iraq: Between digital ambitions and fragile infrastructure، 21 March 2026، https://jummar.media
39. NDC exploring creation of educational platform for Iraqi competencies abroad، 21 March 2026، https://cabinet.iq
40. Cybercrime is Iraq's Next Big Challenge، Stimson Center، 21 March 2026، https://www.stimson.org
41. Iraq: A soft target in the Middle East's cyber battlefield، 21 March 2026، https://shafaq.com
42. Cyber Warriors transforming the Iraqi Armed Forces one byte at a time، NATO JFC Naples، 21 March 2026، https://jfcnaples.nato.int
43. Cybersecurity and Data Privacy in the Face of AI، SGS Iraq، 21 March 2026، https://www.sgs.com
44. Digital Landscape Assessment of Iraq، United Nations Development Programme، 22 March 2026، https://www.undp.org
45. Iraq – National Cyber Security Index، 22 March 2026، https://ncsi.ega.ee

46. Iraq: Freedom on the Net 2024 Country Report، Freedom House، 22 March 2026، https://freedomhouse.org

47. National Security Advisory calls on parliament to pass cybercrime law، 22 March 2026، https://en.964media.com

48. Iraq's Right to Access Information Law: Outlook for 2026، Al Tamimi & Company، 22 March 2026، https://www.tamimi.com